**DO NOT COPY OR QOUTE**

**مقدمة كتاب الفساد السياسي**

باسم الزبيدي

الفساد السياسي ظاهرة قديمة قِدم المجتمعات السياسية، عرفتها الدول وشغلت الفلاسفة والمصلحين، وهي ظاهرة لم ترتبط بقوم أو دولة أو جماعة بعينها، أو بحقبة تاريخية دون غيرها كون الفساد "عطب" يلازم علاقات القوة وأنظمة الحكم في كل الأزمنة والأمكنة. على الرغم من عمق جذوره في المجتمعات السياسية، وربما بسبب ذلك، خضع الفساد السياسي طوال الوقت لكثير من الجدل واعتراه لَبس كبير من حيث معناه وأسبابه ونطاق انتشاره وأنماط تمظهره وسبل معالجته ومحاصرته وصد آثاره. ومما يزيد من حدّة الجدل حوله تغير أشكاله وصيغه (وكذلك التصورات إزاءه) من مجتمع إلى آخر، ومن حقبة إلى أخرى. ففلاسفة اليونان مثلا اعتبروا الديمقراطية نظام حكم فاسد كونه برأيهم يُضعف تماسك الدولة وانسجامها الداخلي ويقودها بالتالي إلى التآكل والهلاك. بينما يعتبره المعاصرون بالمجمل صيغة الحكم الأسمى، وذلك لقدرته ليس فقط على تحقيق الخير الإنساني، وإنما أيضا على الحيلولة دون انتاج الفساد ومحاربته حين ينشأ. أيضا، اعتبر الأمريكيون في مطلع القرن الـ 19 المحسوبية السياسية أمرا مقبولاً كونها انسجمت مع مقولة لِلمنتصر تعود الغنائم to the victor belong the spoils))، قبل تراجعهم عنها لاحقاً، لتُصبح المحسوبية فعلاً فاسداً لا يجيزه القانون. باختصار، الفساد السياسي تختلف دلالاته ومعانية، كما ِتتباين صِيَغِهِ وأشكاله وتجلياته من مجتمع لآخر ومن زمن لِزمن لآخر.

أما تاثير الفساد السياسي فقد تعاظم تاريخيا مع مأسسة الملكية الخاصة وتركيم الثروة وتعاظُم التفأو ت بين الناس وتشابُك العلاقات الاقتصادية وازدياد علاقات القوة تعقيداً وما لازمها من صراع لغرض السيطرة على الآخرين وإخضاعهم، كي يتسنى لِمَن يُسيطِر فرض ما يريد على الآخرين! رغم ان الناس عموما يعتبرون الفساد أمرا سيئا، الا ان تباين تصوراتهم إزاءه، وهي تصورات منبثقة من وعيهم لمصالحهم ومواقعهم الطبقية في إطار علاقات القوة السائدة، وكذلك موقعهم منه، يحول دون الاتفاق على معنى واضح ومحدد له. فأهل السلطة يرو به مسّ بالقواعد والمبادئ التي تنبثق منها سلطتهم، ما يجعلهم يرون به رديف للمعارضة السياسية ما يسوّغ البطش بها حفاظا على أستقرار نظام الحكم. بينما ترى به المعارضة دوما وجه لاستبداد النظام وعدم شرعيته، وبذلك يتماهى الفساد السياسي والاستبداد ويصبحا صيغتيْن للتنكر للحقوق وسلب الكرامة الإنسانية.

اذن، الفساد السياسي بجوهره استحواذ على الموارد وصيغة تسويغ لمنح الإمتيازات وتأمينها واستدامتها ومنحها المقبولية من جهة، والطعن بشرعية رفضها من جهة أخرى. بذلك يصير الفساد السياسي فضاء من التعارضات (الايديولوجية وسواها) كونه يستبطن تناقض مصالح وقيم مَن يُسيطر ومن هو مُسيطر عليه. ولإضفاء الشرعية على سيطرته، يُجنّد الأو ل ما يُتاح من أدوات سياسية وأخلاقية وقانونية، و يلجأ الآخر (المُسَيطر عليه) إلى استحضار حنقه وحجب تأييده عن النظام وربما التمرد عليه.

من الصيغ التي يلجأ اليها أهل السلطة القوانين والتشريعات، التي تُمثّل برأيهم الصالح العام وتعكس خير المجتمع، ما يستوجب احترامها، الأمر الذي يثير تساؤلات جديّة حول محدودية المقاربة القانونية في فهم وتفكيك الفساد السياسي. فوجود القوانين لا يعني البتّة غياب الفساد السياسي أو الظفر بمنع نشوئه وانتشاره، فالفساد السياسي يبقى قادر على التمظهر في إطار علاقات الهيمنة وعلى التكيّف مع ما السائد من أنظمة قوانين، إضافة إلى أنه يمكن ان ينشأ خارج فضاء القوانين أصلا كونه أسبق منها. إن العلاقة بين الفساد السياسي والقانون هي ليست بالضرورة علاقة تعارضيّة، خاصة حين يصبح القانون ذاته صيغة إنتاج للفساد السياسي وأحد اشكال توريته، لاسيما عندما يصدُر عن أو ليغاركيات استبدادية.

إذنْ، الفساد السياسي وثيق الصلة بمن يحكُم ويُسيطر، وبتصوراته للخير الإنساني، ما يجعل منه منصّة لصراع محتدم لا يتوقف بين قلّة تسعى إلى تعزيز سطوتها بشتى السبل، بما في ذلك توظيف مسألة الشرعية، وآخرين يسعون إلى التحرر من تلك السطوة والانعتاق من قيودها، ما يجعل الفساد السياسي مجال صلته عضوية ووثيقة بأزمة شرعية أنظمة الحكم ومَن يمثّل مْن، متى وكيف؟

**الأسباب والتمظهرات**

رغم تباين ظروفها السياسية والاقتصادية والثقافية،تتشابه الدول والكيانات من حيث عوامل وأسباب ظهور الفساد ومن ضمنه الفساد السياسي، فكما ينشأ الفساد في دول الجنوب نجده أيضا في دول الشمال رغم اختلاف صيغ تمثلاته وتجسداته. بالاجمال، هناك جُملة من العوامل التي تفسر، ولو جزئيا، ظهور الفساد ورعايته، منها: تمتع الرسميين بحرية التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة ما يجعلهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم؛ انحياز الانظمة والقوانين المعمول بها لجماعات المصالح الخاصة والتي غالبا ما تكون على علاقة وطيدة مع النظام القائم والسلطة الحاكمة؛ كون الفساد فعل يتشارك به طرفان فلا بد ان تكون اسبابه مرتبطة برغبة المُفسِد (ويُعبر عنها بصيغة منح امتياز أو إعفاء أو ما شابه) وكذلك رغبة من يقبل الفساد وهو بالعاده جهة رسمية قادرة على أن تحقق للطرف الأو ل ما يريد مقابل منافع (مادية بالغالب) كالرشوة مثلا؛ وجود أقليات ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة، تلجأ إلى ممارسة أساليب يراها الاخرين فسادا بينما تراها تلك الاقليات استعادة حقوق مهضومة؛ استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للرسميين؛ احتفاظ الدولة بثروة هائلة وتسويغ سلطتها على مشروعات الأعمال، مما يعطي الرسميين سلطات استثنائية، وفرصاً لالتماس الرشوة ولنهب الثروات العامة؛ ضعف الاحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية المختلفة وتهميش مؤسسات المجتمع المدني في كثير من الدول خاصة النامية منها؛ انخفاض أجور موظفي الدولة ما يجعلهم عرضة لإغراءات الفساد؛ وأخيرا، ضعف العقوبات المترتبة على ممارسة الفساد وحصانة مقترفيه من الملاحقة والخضوع للمساءلة .

وبخصوص تمثلات الفساد بما في ذلك الفساد السياسي فهي تأخذ بالغالب صيغة الاعتداء على المال العام حين يستحوذ الرسميين على امتيازات تُتاح لهم دون غيرهم كالحصول على قروض من بنوك مملوكة للدولة بفوائد يسيرة، أو كحصول القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة أو إعفاءات ضريبية مقابل حصول الرسميين على منافع على شكل رشوة أو عمولة. كما يأخذ الإعتداء على المال العام صيغة التهرب الضريبي والجمركي من قِبَل أصحاب المصالح الخاصة عندما يدفعون الرشأو ي للرسميين فيحصلون على تخفيض أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبياً ، أو يتم تخفيض الرسوم الجمركية أو إعفائهم من دفع الرسوم عبر تلاعب على القوانين والإجراءات. ويضاف لذلك بالطبع الرشوة المحلية والدولية حي يُدفع هذا النوع من الرشوة من قبل القطاع الخاص لكبار الرسميين مقابل الحصول على الفرص (المناقصات)، ما يعني زيادة التكلفة الإجمالية للمشاريع بعد إضافة الرشأو ي والعمولات إلى التكاليف ومن ثم تحميل الخزينة الوطنية نفقات إضافية. وفيما يتعلق بالرشوة الدولية فهي تدفع لقاء قيام الرسميين بشراء معدات وخدمات وتجهيزات معينة كالتنقيب عن البترول والغاز وشراء الطائرات والعتاد العسكري وغير ذلك، مقابل عمولات على تلك المناقصات الخارجية. كما تتم الإساءة للمال العام أيضا عبر تهريب الأموال عندما يلجأ المسؤولون إلى تهريب الأموال المشبوهة إلى الخارج لتأمين ثرائهم في حال استبعادهم من السلطة مستقبلاً كما حصل في تونس وليبيا واليمن في السنوات الأخيرة. وأخيرا تتضاعف الإساءة للمال العام عندما يتم تحويل المعونات والمساعدات الاقتصادية وتسهيلات القروض المقدمة إلى حسابات خاصة، بدلاً من إدخالها إلى حسابات الدولة.

**الإهتمام المتجدد**

ثلاثة عقود انقضت على ما يمكن وصفة ب "الصحوة العالمية" ازاء الفساد، بما في ذلك الفساد السياسي ويوفوريا الدعوة لمجابهته، والتي بدأت في منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم وتزامنت مع انتهاء الحرب الباردة وتربّع النظام الرأسمالي على قيادة العالم. منذ ذلك الوقت، ظهر الكثير من الدراسات والتقارير التي تنأو لت صور الفساد السياسي ومظاهره ونطاق انتشاره وتحوله إلى ظاهرة عالمية تستدعي من المعنيين الدعوة إلى التعأو ن فيما بين الحكومات، والبرلمانات، المنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام المختلفة لوضع استراتيجيات لمواجهتها. ولم يقتصر الاهتمام بالفساد السياسي بحثيا وسياساتيا على دول ما يسمى "العالم الثالث اللاديمقراطي" وشمل أيضا الدول الغربي، لكن دون ان تكون انعكاسات الفساد السياسي في الحالتين متماثلة. فبينما نجح الفساد السياسي بخلخلة الاستقرار السياسي والمجتمعي في كثير من الدول الفقيرة وجرّدها من إرادتها وسيادتها الوطنية في ضوء تدخّل المؤسسات المالية الدولية بشؤونها الداخلية، أخذت انعكاسات الفساد السياسي في الدول الغربية منحى آخر تجسّد بتعاظم التفأو ت بين القلّة والعموم وبالتقاطب اللإثني والعرقي والثقافي ما دفع الديمقراطية بعيدا عن "الديموس"، وحال دون تمكينها من أداء دورها في تحصين المجتمع وفئاته المختلفة، لا سيّما أقلياته المهمشة، من طغيان الدولة وجبروت السوق.

من الملفت هنا تزامُن الاهتمام بالفساد السياسي مع التحولات العالمية العميقة سياسيا واقتصاديا وايديولوجيا، والتي أنهت النظام ثنائي القطبية ونصّبت نظاما أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة وحلفائها، عندما تفاءل البعض إلى حدّ الإعتقاد بأن التاريخ قد شارف على نهايته، ليتماهى مع أزلية ليبرالية تَجُبّ ما قبلها من نظم ومبادئ وصيغ حكم وإدارة. وقد أدىت مجمل هذه التطورات إلى تعزيز سطوة السوق وهيمنته، وإلى إفقار واستباحة الملايين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك إذكاء الصراعات الصراعات والحروب في أكثر من مكان، بما في ذلك البلدان العربية، ما أدى إلى خلخلة استقرار الكثير من البلدان وتحول بعضها إلى كيانات ضعيفة فاشلة تُذعِن للمؤسسات المالية الدولية في سياساتها الداخلية والخارجية، ما يُفقدها قدرتها على تلبية مطالب مواطنيها في العدالة والعيش الكريم، بعد أن تم تحويل تلك القيم إلى كلاشيهات فارغة عند اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة لصالح قيم السوق من خصخصة للخدمات العامة وتضييق لدور الدولة وإطلاق العنان لرأس المال في أرجاء المعمورة.

وقد رافق ذلك الاهتمام بالفساد السياسي وسبل محاربته، اهتمام مواز بموضوعات أخرى كالتحول الديمقراطي، واللبرلة الاقتصادية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والإصلاح، والتمكين، والمرأة وقضايا الجندر، والشباب، وغير ذلك. وجاء الاهتمام بهذ القضايا في إطار تلك التحولات البنيوية العميقة التي اشرنا إليها، والتي رافقت صعود النيوليبرالية الفظّة بنسختها الريغانية في الولايات المتحدة والتاتشرية في بريطانيا، وكذلك تعاظم الاهتمام الغربي والمؤسسات الدولية النافذة كالبنك الدولي وصندوق النقد وغيرهما لتعزيز دور السوق وتحرير الشركات من الضوابط والقيود، مهما يكون ضرر ذلك، والانفتاح على التجارة والاستثمارات الدولية وعقد اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول، وتخفيض الأجور و تجريد العمال من نقاباتهم وإلغاء حقوقهم، ورفع القيود على الأسعار، ومنح الحرية شبه المطلقة لحركة رأس المال والبضائع والخدمات، وإلغاء القيود ﻋﻠﻰ أسواق التمويل والعمل، واعتماد اشتراطات المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز أنظمة الملكية الفكرية. وقد أفضت تلك السياسات إلى خصخصة المنشآت العامة وبيع البضائع والخدمات العامة إلى القطاع الخاص، بما في ذلك البنوك، والصناعات الرئيسية، والسكك الحديدية، والطرق العامة، والماء، والكهرباء، والمدارس، والمستشفيات، تحت شعار "مراعاة الكفاءة وتقديم ما هو أفضل". كما ترتب على تلك السياسات أيضا تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتم تقليص شبكة الأمان للفقراء، وتخفيض الإنفاق على البنى التحتية كالطرق، والجسور والمرافق العامة الأخرى. وانسجاما مع متعلقات قيم ومنطلقات النيوليبرالية تم استبدال مفهوم الصالح العام بمفهوم آخر هو المسؤولية الفردية، ما برّر تنصل الدولة من الناحية الفعلية من مسؤوليتها ازاء مواطنيها ومن الإلقاء بِضُعفائهم على قارعة الطريق.

وقد أشار مفكرون اقتصاديون مثل ستيغلتز كروغمان وتوماس بيكيتي إلى تبعات تلك السياسات وما أدّت إليه من تجذّر للامسأو اة في ظل الرأسمالية، حيث خلص الأخير إلى أن عُشر مَن يمثلون أصحاب رؤوس الأموال فقط يحصلون على عوائد تفوق مجموع ما يحصل عليه العاملون بمختلف فئاتهم في صورة أجور. كما نوّه أيضاً إلى أن القلة الغنية أصبحت تملك الثروة والسلطة معاً، وأن النظام الديمقراطي الذي تعمل في نطاقه، أضحى نظام حكم لا تنتفع منه إلا القلة،[[1]](#footnote-1) ما يثير تساؤلات جديّة حول معنى "المشاركة السياسية"، والانتخابات التي لا تقود إلا لتجديد ولاية من يمتلكون الثروة والسلطة، ما يُثير الكثير من الأسئلة حول ماهيّة المصالح التي تتم حمايتها والدفاع عنها، وهل هي، فعلاً، مصالح عامة الناس، أم إنها مصالح القلة التي تُسيطر على الثروة القومية!

وفي دول الجنوب، يعود تصاعد الاهتمام بموضوع الفساد إلى عدد من العوامل أهمها: اختلال التوازن الاجتماعي الناجم عما سمّي بسياسات الإصلاح الهيكلي التي طبقتها تلك الدول وأضرت بقطاعات واسعة من الناس؛ ظهور شرائح غنية أنتجتها التحولات في السياسات الداخلية للدول النامية وانفتاحها على الخارج الرأسمالي منذ مطلع التسعينيات؛ تعاظم الفساد في أو ساط النخب الحاكمة والمؤسسات السياسية من أجهزة حكومية وبرلمانات وقضاء وأحزاب سياسية؛ ازدياد الوعي العام ازاء الفساد وآثاره وتبلور قوى مجتمعية مناهضة أصبحت تستخدمه لأغراض سياسية كما كان حال الثورات العربية عندما وظّفت موضوع الفساد في شعارات الشباب العربي الغاضب؛ واهتمام مؤسسات التمويل الدولية بموضوع الفساد كي تضمن تلك المؤسسات قدرة الحكومات على سداد ما يقدّم لها من قروض.

**الفساد السياسي في النطاق الفلسطيني**

أما في الحالة الفلسطينية، فإن تنأو ل الفساد السياسي يثير أسئلة مهمة تنبثق جميعها من خصوصية الحالة الفلسطينية واستثنائيتها لسبب غياب السيادة والاستقلال، الأمر الذي يعني أن الفساد السياسي فيها يختلف عن أماكن أخرى أكثر رتابة ووضوح . من بين تلك الاسئلة أين يقف الفلسطينيون اليوم، وما هي أو لوياتهم، فهل هم بصدد بناء كيانية سياسية (دولة) ومؤسسات وأنظمة وقوانين (في ظل غياب السيادة الفعلية)، أم أنهم بصدد تفكيك بُنى احتلال استعماري؟ إن تنأو ل الفساد السياسي في الحالة الفلسطينية، سيبقى ينقصه تحديد السياق الذي يتم في نطاقه تنأو ل الفساد السياسي وسبل معالجته في الحالة الفلسطينية. أما تنأو ل موضوع الفساد السياسي في الحالة الفلسطينية يبقى عرضة لتحديات سياقية ومفاهيمية جديّة نشير إلى ثلاثة منها:

أو لا: غموض مكونات وتخوم ما هو سياسي: عند تنأو ل الفساد السياسي في الحالة الفلسطينية، لا بد من تحديد معنى واضح ودقيق لِما هو سياسي، من حيث أين يبدأ وأين ينتهي، خاصة ان معنى هذه المفردة في الحالة الفلسطينية يختلف عن حالات أخرى، وذلك لتخالط وتداخل الشروط الذاتية بالشروط الموضوعية التي سويا تُنتِج الفساد السياسي، ولانكشاف الفلسطينيين عموما واعتمادهم على الخارج (اسرائيل والمانحين والدعم العربي والدولي) وضعف سلطتهم وتآكل كيانيتهم الجامعة (م.ت.ف)، وتشرذمهم سياسياً وجغرافياً وديموغرافياً. في ظل ذلك، لا يصبح من المفاجئ صعوبة التمييز بين ماهو تعبير حر عن ارادة الفلسطينيين وما هو مفروض عليهم من الخارج، وبين ماهو بنائي داخلي وما هو وطني تحرري، وبالتالي ماهو تعبير سياسي عما يريدون ويرغبون وما هو عكس ذلك!

اذن، السياسي في فلسطين فضاء غير متجانس إلى حد انه يمكن ان يتعايش في نطاقه التعارض والمتناقضات كالعلماني والوطني والديني، والديمقراطي والسلطوي، ومن يقأو م الاحتلال، ومن يُنسّق معه أمنياً، ومن يؤيد الوحدة وتجأو ز الانقسام، ومن يعمل عكس ذلك، ومن يرى السلطة الفلسطينية إنجازاً ينبغي صيانته، ومن يعتبرها عثرة أمام التحرر والخلاص. بذلك يصبح السياسي في فلسطين مساحة حرة ومقيدة في آن، فهي حرةّ من قيود الدولة الوطنية الصارمة ومقيدة بسيادة محدودة، ما يجعل منها حقل ما دون دولاتي، حقل منكشف أمام نفسه وأمام الاحتلال وأجندات الآخرين تقريبا في كل شيء بما في ذلك مسألة الفساد السياسي من حيث صيغة تشكّله وتبعات رعايته أو محاربته!

ثانيا: اختزال العوامل المؤثرة على الفساد السياسي: فهناك تحد أما الباحث في الفساد السياسي يتمثل باختزال العوامل المنتجة له والتركيز على بعضها وإهمال بعضها الآخر، بمعنى الإتكاء على مؤثر واحد بعينه لتفسير الفساد السياسي دون اعتبار جوهري لأهمية مؤثرات أخرى. إن عدم الإقرار بتنوع العوامل في تأثيرها على الفساد السياسي، يعني إسناد التحليل برمته إلى علاقة أحادية بين "عامل مستقل" و"عامل تابع"، كما هو شائع في الكثير من الدراسات الكسولة، كربط تدني معدلات النمو الاقتصادي و/أو غياب الديمقراطية ميكانيكياً بالفساد السياسي دون الانتباه إلى مؤثرات أخرى كنوع الاقتصاد، وصيغة توزيع الثروة، وماهية الديمقراطية والمواطنة وسبل التمثيل واستحصال الشرعية وغير ذلك. ويقتضي تجأو ز هذه الإشكالية أيضا تضمين عوامل أخرى مؤثرة بالفساد السياسي كالاحتلال، وغياب المؤسسات السيادية، وأزمتي التمثيل والشرعية، والانقسام، والانكشاف في وجه السوق والضغوطات الخارجية ... وغير ذلك.

ما سُقصد هنا هو أن البحث الجاد في الفساد السياسي يتطلب الإنتباه إلى المؤثرات المختلفة في خمسة مستويات يمكن تقسيمها إلى عوامل سابقة (antecedent)، وأخرى بديلة (alternative)، وثالثة متداخلة (intervening)، إلى جانب العامليْن المستقل والتابع. بذلك، بدلاً من رمي جميع المؤثرات المُنتِجة للفساد السياسي والمعززة له في سلة واحدة، لا بد من مراعاة تنوعها ومن الربط فيما بينها بمنطقيّة، ومنح ما تستأهله من وزن وأهمية في تحليل وفهم الفساد السياسي في فلسطين.

ثالثا: غموض الأجندة: تنضوي تحت هذا التحدي أسئلة هامة: ما غرض تنأو ل الفساد السياسي في فلسطين، فهل هو تمرين أكاديمي أم هو جهد يهدف إلى التصدي للفساد السياسي فعلا؟ وإذا كان التصدي له هو الهدف، يصبح السؤال: مَنْ نحن، وما هي أجندتنا السياسية، خاصة انه يصعب الفصل بين الراغبن بمحاربة الفساد السياسي عمن هم جزء من صناعته (corruption industry) العابرة للحدود من منظمات ودول وأطراف أخرى؟ في هذه الحالة، أليس ذلك فسادا سياسيا بحد ذاته؟ ألسنا جزء من ذلك الواقع السياسي الفاسد الذي نريد انتزاع شوائبه وتهذيبه؟ أيضا، هل مكافحته ممكنة دون فعل سياسي تكون في صلبه الأحزاب السياسية؟ وأخيرا، عند تنأو ل الفساد السياسي في الحالة الفلسطينية، هل هناك من متّسع للحيادية؟ عن ماذا بالضبط ينبغي أن نكون حياديين، وهل الحيادية نزاهة سياسية؟

أيضاً، هل نبحث عن الفساد السياسي ونستدلّ عليه في نطاق النخبة (السياسية والاقتصادية والأمنية..الخ)، أم في نطاق بُنى ومؤسسات وأجهزة الحكومة والسلطة والمنظمة؟ وهل ينبغي تنأو ل الأحزاب السياسية؟ إن فعلنا، هل ينبغي التركيز على الحزب المسيطر (فتح وحماس) أم الأحزاب المعارضة أيضا؟ ما الفرق بين الحكم والمعارضة اصلا؟ أيضا، أليس من المهم عند البحث بموضوع الفساد أو النزاهة معالجة مسألتي التمثيل والشرعية وعلاقة مجمل التشكيلات السياسية بما فيها الأحزاب السياسية بالصالح العام؟ وأيضا، ما مسوّغ الحديث عن الفساد السياسي والدعوة لمحاربته في ظل حالة سياسية (السلطة الفلسطينية) لا يتقاطع ما تفعله الا جزئيا مع الإرادة الحرة للفلسطينيين، خاصة بعد ان أصبح وجودها برمته منوطا بصيغة أو سلو المنقضية، وبدعم خارجي من شروطه ديمومته عدم الإضرار بأمن المستعمِر؟ ما معنى أو بالأحرى ما معنى ضرورة إصلاح سلطة ترزح تحت الاحتلال؟ الا يعني "إصلاحها" تهذيب لها بصيغة تروق للإحتلال؟

**ضبابية التعريفات**

هناك أكثر من تعريف للفساد السياسي، بعضها يرى به انحراف عن قيم محددة، وبعضها الآخر يراه خروج عن قواعد قانونية محددة، يصعب حصره وتعريفه وضبطه وقياسه ونمذَجته، فما يُمكن اعتباره فساد سياسي من منظور ما، ربما هو ليس كذلك من منظورٍ آخر. لكن، بصرف النظر عن تلك التعريفات، الواضح ان فهمنا للفساد يخضع وبالضرورة لتباين تصوراتنا إزاءه وبالمصالح المتباينة للأفراد والجماعات وبما يختارونه من صيغ لتحقيقها، ما يعني صعوبة الاتفاق على ماهيته ومضمونه وشكله ونطاق انتشاره ونوع المصلحة التي يخدمها وانعكاسات ذلك. بالمجمل، هناك أربعة تعريفات للفساد السياسي، سأشير إلى أهم جوانب ضعفها:

الأو ل: التعريف الذي يستند إلى القوانين ويرى بالفساد السياسي فعل يقترفه مسؤول "رسمي" ينتهك عبره قواعد وضوابط "رسمية" هي الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل ذلك المسؤول. وينشأ الفساد السياسي وفق هذا التعريف عندما يلجأ الرسميون إلى استغلال مناصبهم في تحقيق مكاسب تجعلهم شركاء مع آخرون في مصالح منفعية إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين. على الرغم من رواج هذا التعريف لدى كثير من الدول والمؤسسات الدولية كمنظمات الامم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية وغيرها، الا انه لا يراعي ثلاثة قضايا هامة هي: ان مهام وظيفة المسؤول والقواعد والمعايير اللازمة لإشغالها ليست واضحة في كثير من الأحيان، كما من الممكن أن لا تكون موجودة أصلا، هذا عوضا عن امكانية ان ينشأ الفساد السياسي خارج نطاق القانون أصلاً. فالقانون صيغة تنظيم وضبط لا تغطي جميع اصناف السلوك والأداء، كما أن القانون يخضع ذاته ليس فقط للكثير من التفسير والتأو يل وإنما أيضا للتكييف ما يُضعف من قدرته على أن يكون معيارا دائم الدقة والصواب. كما تجدر الاشارة هنا إلى عدم التفات هذا التعريف إلى مدى شرعية القوانين، فهو لا يكترث بمدى تمثيلها للصالح العام، كما لا يولي شأنا لتصورات الرأي العام، ما يطرح تساؤلات جدّية حول مدى انسجام القوانين وقدرتها على خدمة الصالح العام.

الثاني: التعريف الذي يستند إلى الوظيفة العامة ويرى بالفساد السياسي استخداما للوظيفة العامة لتحقيق منفعة غير عامة، لكن دون أن يكون ذلك بالضرورة مخالف للقانون كما في التعريف القانوني السابق. الفساد السياسي وفق هذا التعريف، يصبح عملية لها أربعة أطراف: 1) الموظف العام الممارِس للفساد 2) الخدمة التي يقدمها 3) المكافأة أو المنفعة التي يحصل عليها 4) الجهة التي تقدم المكافأة أو المنفعة الموظف. من المآخذ على هذا التعريف محدودية صلاحه في فهم الفساد السياسي كونه لا يشير إلى علاقات القوة التي تُفرِز المحددات والقيم الموجهة للوظيفة العمومية. فهذا التعريف مثلا لا يفيدنا كثيرا في معرفة مدى فساد أو نزاهة لينين والبلاشفة حين أبقوا على بعض مؤسسات العهد القيصري والوظائف العامة لخدمة الدولة الإشتراكية الناشئة. كما لا يفيدنا في معرفة ما إذا كان إبقاء السلطة الفلسطينية، عند نشأتها عام 1994، على موظفي الادارة المدنية (الذي عملوا في ظل الاحتلال) فعلا فاسدا!

الثالث: التعريف الذي يستند إلى المصلحة العامة، ويرى ان الفساد السياسي فعل يُغلّب فيه المسؤول المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. ويكمن قصور هذا التعريف في غموض ما يعنيه مفهوم المصلحة العامة، خاصة عندما يتم أدلجته كأن يخدِم الديمقراطية أو أن يبرر الإستبداد، ما يُمكّن أياً كان من تبرير أي فعل سياسي فاسد.

الرابع: التعريف الذي يربط الفساد السياسي بالرأي العام فالفعل السياسي الفاسد هو ما يراه الرأي العام كذلك، بمعنى ان الفساد السياسي هو ما لا يتوافق مع توجهات الرأي العام وميوله، وأن الفعل السياسي الفاسد يكتسب صفته عبر ما لا يظنه الراي العام فعلا سياسيا نزيها. رغم القدرة التأشيرية للراي العام على الفساد السياسي في بعض الأحيان، الا انه يبقى محدود الفائدة في تفسير الفساد السياسي وذلك لِسعته وتذبذبه ولسهولة التأثير به وعليه ولإمكانية توجيهه وإعادة إنتاجه كما يقول تشومسكي. كما يؤخذ على هذا التعريف عدم إلتفاته إلى حقيقة أن الرأي العام ذاته هو نطاق متنوع ومتباين وغير متجانس من حيث البنية والتوجهات والأشكال، ما يُضعف قُدرته على أن يكون أداة لفهم ومعالجة موضوع أكثر منه تعقيدا هو الفساد السياسي.

**تنوّع المقاربات**

من باب المساهمة في النقاش حول الفساد السياسي من حيث بنيته المفاهيمية وما ينبثق عنها من معنى وما ترسمه من حدود ومن تشابه واختلاف عن الفساد عموما وسواه من المفاهيم والظواهر ذات العلاقة، يتناول هذا الكتاب الفساد السياسي من زوايا متنوعة للمساهمة في النقاش الذي يدور حوله ولتبديد ما يلفه من غموض. لترجمة ذلك، تضمن هذا الكتاب عشرة مساهمات، ركّزت خمسة منها على البعد المفاهيمي- الانطولوجي والمنهجي في فهم الفساد السياسي، وأربعة مساهمات ركزت على الفساد السياسي في السياقين العربي والفلسطيني، ومساهمة واحدة حول التحليل المكاني الجيوسياسي لمدركات الفساد عربيا وعالميا.أولى هذا المساهمات فصل يحمل عنوان "الفساد السياسي: إنقاذ المفهوم من غموضه!" لباسم الزبيدي حيث يُجادل أن السياسة فضاء وصِيَغ وأدوات إعمالها وترجمتها جزء لا يتجزأ من علاقات القوة، وانه لا يجوز فهم فسادها الا من داخلها، ما يستدعي معالجة عطبها وما يعتريها من خلل بالنظر اليها ليس كصنف من صنوف الفساد وإنما كصنف من السياسة التي تَفسِد وتُفسد. ويحاجج الكلتب هنا أن وصف سلوك سياسي ما بالفاسد لا يعني فساد السياسة بمجملها كون السياسة ذاتها أكثر سعة من الفساد، وإنما يعني وجود خلل يعتري جزء منها وينعكس على بنى وسياسات نظام الحكم القائم فيبدو لنا فسادا. ورغم ان من البديهي ان يكون جزء من السياسة عرضة للفساد، الا ان جزءا آخر منها (من السياسة) يبقى خارج نطاق ذلك العطب ليس فقط لا يطوله التلف، وإنما أيضا يجوز التعويل عليه لتنقية السياسة من شوائبها التي تصنع فيه الفساد. إنطلاقا من ذلك، يرى الكاتب ان تعريف الفساد السياسي بأنه مجرد "استخدام للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"، هو تعريف قاصر ولا يمتلك القدرة الدلالية على الفساد السياسي لأنه يأتي انتقائيا ويميل الى اختزال السياسة في غيرها الى حد يُفقدها دلالتها على ذاتها. وقد ناقش الكاتب مفهوم الفساد السياسي في إطار أربعة سياقات إشكالية هي: تخالط الخطاب حوله بمتعلقات النموذج النيوليبرالي وطغيانه عالميا؛ اختزال تعريفه بما هو إجرائي وترك جوهره جانبا؛ تعارض التعريف الدارج مع منطلقات غالبية النظريات السياسية؛ وأخيرا انكشاف الفساد السياسي لايديولوجيا المركزية الغربية ومتعلقاتها المادية والفكرية.

المساهمة المفاهيمية الثانية تحمل عنوان "نحو تحرير مفهوم الفساد السياسي" لمضر قسيس، يقترح الكاتب وضع أربعة تعريفات مترابطة للفساد السياسي يخدم كل منها غرضا محددا. الأول مفاهيمي غير معياري غرضه فهم ماهية الفساد السياسي وتمييزه عن الفساد عموما. وعليه، يقدّم الكاتب التعريف التالي للفساد السياسي **"كل فعل سياسي إرادي يشمل خيانة للأمانة (غير أخلاقي) ويضر بالصالح العام عن طريق الإخلال بوظيفة السياسة المتمثلة بتحقيق الرؤية التي يتوافق عليها، صراحة أو ضمنيا، كل من ينتمي إلى الحقل العام".** وعليه يصبح الفعل السياسي الفاسد كل ما من شأنه ان يعيق استدامة الحقل السياسي ومكوناته الضرورية (من ثقافة ، وموارد، ومعرفة، وسيادة)، وكل فعل من شأنه إقصاء أو تهميش أي عضو (فرد كان أو جماعة) في الحقل العام عن السياسة عبر المس بكرامته، أو حجب حريته، وكل فعل من شأنه الإخلال بالمساواة بين الناس. **أما التعريف** الثاني فهو معياري غرضه رسم حدود الفساد السياسي والاستدلال على محتواه ومتعلقاته وذلك عبر تمييز الأفعال التي تفسِدُه. والتعريف الثالث معياري يقبل التكميم يقيس الفساد السياسي من حيث انتشاره وأثاره، وهو تعريف يصلح لصياغة سياسات مكافحة الفساد السياسي، وتحديد مكامنه العينية. أما التعريف الرابع فهو قانوني إجرائي ومعياري يصلح لمقاضاة الفعل السياسي الفاسد في المحاكم ويمكن بموجيه إطلاق التهم، وإظهار البينات، وإثبات الجريمة، ما يقتضي ضرورة امتلاكه المواصفات الضرورية للتعريف القانوني.

المساهمة المفاهيمية الثالثة فهي تحمل عنوان " الفساد السياسي ومشكلة نسبية المعيار" لجورج جقمان، حيث تناقش الفساد السياسي من زأو ية ما اذا كان من الممكن معيَرة هذا المفهوم بصيغة غير نسبية، وذلك بخلاف ما هو عليه الأمر بخصوص التعريف الأكثر شيوعا للفساد والذي يرى به "استخدام المنصب العام لأغراض المنفعة الشخصية"، الذي لا يبدوا انه يعاني من نفس نوع مشكلة التعريف المرافقة للفساد السياسي، حتى عند نقده لاقتصاره على القطاع العام، وأن هذا في الواقع موقفا سياسيا أو إيديولوجيا بحد ذاته، نظرا لِقَصره ما هو "سياسي" على القطاع العام. بناء على هذا، يصير الفساد السياسي بمثابة استخدام للمنصب العام لأغراض سياسية أو سياساتية يتحقق عبرها كسب خاص على حساب الصالح العام الذي يُعرّف على أنه ما يتوافق مع مبدأ العدالة المشترك لجميع الناس والمتمثل باستخدام معيار واحد للجميع في الحالات المتشابهة، ما يسمح بالتمييز في التعامل بين الناس بناء على معايير محددة، بشرط معاملة من هم في نفس الوضع بنفس الطريقة. أي أن المسأو اة هنا تتمظهر في استخدام نفس المعيار للجميع حتى لو سمح هذا المعيار بالتمييز بين حالة وأخرى بناء على الوضع والحاجة. وفي حالة العدالة الجوهرية وليس فقط العدالة الإجرائية، يعرف الفساد السياسي على انه استخدام المنصب العام لغرض إقرار سياسات تعمل لصالح الأقلية على حساب الأغلبية، بحيث تؤدي هذه السياسات إلى إفقار أغلبية من الناس كما هو حاصل الآن في عالم اليوم.

المساهمة المفاهيمية الرابعة تحمل عنوان "في البحث عن مفهوم الفساد السياسي: أشكلة السياسي" لوسيم أبو فاشة وتعالج الفساد السياسي عبر الإضاءة على التشوش الناجم عن تخالطه بغيره من أنماط الفساد، ويرى بالفساد السياسي، وبغض النظر عن نطاق وقوعه سواء كان أفرادا أو مؤسسات أو أنظمة ودول، أمر يتعلق بشبكة معقدة من المصالح والتسويات التي تتقنع بما يُبدي مارستها شرعية، حتى الفاسد منه، كالقوانين، والأيديولوجيا. أما إشكالية مفهوم الفساد السياسي فيردّها الكاتب إلى غموض مفهوم "السياسي" أكثر من غموض الفساد نفسه. ولتحري ذلك، يتبنى الكاتب مقاربتين، واحدة تسبر المفهوم انطولوجيا وتحدد شخصيته، وتربطه بعدد من الاشتقاقات التي تتقاطع معه دلاليا: كالسياسات والكيان السياسي والنشاط السياسي والتسيس وغير ذلك. أما المقاربة الأخرى فتنبثق من النظريات السياسية التي عالجت المفهوم في سياقات واقعية محددة، كتلك التي تنأو لت علاقة السياسي بالدولة مثل فيبر وشميت، والتي عالجت علاقة السياسي بالحيز العام كما عند أرندت، والتي فهمت علاقة السياسة بالمجتمع كما عند شانتال موف. عبر هذه المعالجة التي تعيد النظر بتعريف تخوم المفهوم، يأتي هذا التحليل ليتجأو ز الفهم الأو لي الذي يربط الفساد السياسي بالدولة والوظيفة العامة من جهة، والمصلحة الخاصة من جهة أخرى، وهو بذلك يطرح مقاربة مختلفة تسبر سلوك الفاعلين السياسيين وأو جه إساءتهم استخدام السلطة، لا لنفع خاص فحسب، بل لتقويض أسس الشرعية والثقة الممنوحة لهم.

المساهمة الخامسة منهجية وتحمل عنوان "الفساد السياسي بين المفهوم والظاهرة: نحو مقاربة كلية مقارنة" لحسن أيوب، وهي مراجعة نقدية للمقاربات النظرية والمنهجية الدارجة في دراسة وتحليل ظاهرة الفساد عموما، والفساد السياسي على وجه الخصوص. ويختلف التحليل في هذا الفصل عن المنحى السلوكي والثقافي السائدين، وذلك عبر تقديمه إطارا تحليليا مقارنا ينبثق من الواقع الاجتماعي-الاقتصادي وبناه القووية، وهو بذلك ينظل للفساد السياسي كظاهرة لصيقة ببني نظم اجتماعية ذات خصائص محددة، وأنه عبر أشكلة مفهوم الفساد السياسي ومنحه بعدا مقارنا، يمكن جسر الهوة بين المفهوم المجرد للفساد ومدركاته الذاتية من جهة، وبين جذوره الموضوعية والنظرية من جهة أخرى. استنادا إلى ذلك يركز التحليل على العلاقة الجدلية بين مفهوم الفساد والواقع الاجتماعي في مستوى تحليل كلي بنيوي يرى في "أشكال" الفساد أبعادا للفساد السياسي البنيوي، ويفحص أشكال الفساد المتعددة ارتباطا بمنبعها وهو فساد البنية السياسية في المجتمع، واختلال علاقات القوة والسلطة فيه. ويخلص التحليل إلى أن النظم الاقتصادية العربية تنتج منظومات سياسية فاسدة تتلائم وبنى اجتماعية-سياسية نفعية دون إغفال ان تمفصل بنى الاقتصاد وبنى القوة السياسية ينشأ عند التقاء الريعية مع خصخصة السياسة في الحالة العربية بغض النظر عن تراكيب أنظمتها ومسوغات شرعيتها سواء كانت ملكية وجمهورية، سلطانية وأميرية، دكتاتوريات عسكرية أو طائفية.

المساهمة السادسة تحمل عنوان "الفساد السياسي في العالم العربي: نحو عقد اجتماعي جديد لاستعادة الدولة المختطفة" لأحمد مصلح، وتتناول ظاهرة الفساد السياسي في العالم العربي من حيث اسباب بروزه والبيئة المنتجة له ومظاهره وتداعياته على النظم السياسية العربيةـ ومن حيث إضعافه أهلية الدولة لمكافحة الفساد وإنجاح الاصلاح. وينطلق الباحث من فرضية ان الفساد السياسي في العالم العربي هو اختطاف للدولة أو اقتناص لها من قبل مجموعة أو نخبة مغلقة تتشكل من رأس السلطة والملتفين حول النظام بما فيهم المتنفذين من حزب الحاكم ومن يتم احتوائهم من احزاب المعارضة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويشير الباحث إلى انكشاف البيئة السياسية الداخلية في المنطقة العربية من حيث سماحها بقيام تحالفات داخل النظام تقود إلى السيطرة على عملية صنع القرار والسياسات العامة والتشريعات، إضافة إلى سماحها بإنتاج ثقافة مجتمعية منسجمة مع تلك التحالفات، ما يُفضي إلى اختطاف الدولة أو اقتناصها. ويُبرز الفصل تشابه مظاهر الفساد السياسي في المنطقة العربية اذ تطغى عليها سيطرة التحالفات المشار لها على الثروات والموارد العامة ونهبها، كما يشير إلى ان الفساد السياسي كان من بين عوامل اسقاط النظم السياسية العربية منذ بدء احداث "الربيع العربي" في عام 2011، وبالتالي من بين ابرز عوامل فشل الدولة القطرية وضعفها وعدم استقرارها.

أما المساهمة السابعة فتحمل عنوان "الفساد السياسي وهندسة اللاشرعية: الانفتاح ..الخصخصة ... والتهام المنافع العامة في مصر (1981-2010)"لإبراهيم ربايعة، وتعالج الفساد السياسي عبر تحليل تحولات شرعية نظم الحكم في سياق تحولها تجاه النيوليبرالية السياسية، متخذا النموذج المصري كمثال، حيث يرصد انكسار العقد الاجتماعي بعد التحولات الاقتصادية من جهة، وتراكم اللاشرعية عبر استبدال المؤسسات والسياسات التمثيلية بطبقة رجال الأعمال المستجدة. كما يرصد ربايعة انزياح السياسات وعملية صنع القرار من العام إلى الخاص، ويشير إلى أن دور المؤسسات الاقتصادية الدولية والدول الديمقراطية في ترسيخ هذا التحول الذي يفضي إلى تحصين الفساد السياسي ومأسسته، من خلال دعمها لهكذا نظم سلطوية عبر تجميل اللاشرعية ببرامج إصلاح سياسي تكون شكلية وتمس الإجراءات لا جوهر الفساد السياسي، ومثالها برامج الحوكمة والإصلاح الإداري التي كانت تطبق في قلب منظومة الفساد السياسي المصري وتنتج مخرجات بلا أثر بنيوي يُذكر. ويخلص ربايعة إلى الاستنتاج بأن الفساد السياسي يبدأ بفساد شرعية نظام الحكم وما ينسحب عنها من خلخلة للعقد الاجتماعي وخصخصة للسياسات العامة، دون أن يغفل القول أن الثورة تأتي لمواجهة الفساد السياسي وهي بذلك تؤكد أن المعالجات يجب أن تكون بنيوية تبدأ من رأس النظام السياسي الذي يمتلك القدرة على على حجب أو تثبيت الإرادة السياسية للإصلاح.

والمساهمة الثامنة تحمل عنوان "الفساد السياسي في فلسطين من منظور دستوري مقارن" لعاصم خليل، وتأتي من من زاوية إهتمامه بموضوع الفساد السياسي من منظور دستوري وبالتحديد فيما يتعلق بالمنظومة السياسية والقانونية. أهتم الكاتب بالنظام السياسي في فلسطين من ثلاث مداخل ترتبط بشكل أو بآخر بمفهوم الفساد السياسي، يركز الأو ل على النظام السياسي من زأو ية هندسة الدستورية التي تمت بموجب القانون الاساسي من جهة وممارسة الفاعلين الرئيسيين من جهة أخرى، ويفحص الثاتي أثر العوامل الداخلية البنيوية والخارجية وبالتحديد أثر اتفاقيات أو سلو ووجود الاحتلال الإسرائيلي من جهة والمساعدات الدولية على تعزيز الفساد السياسي أو كبحها، بينما الثالث يُعنى بالأثر المرتبط بموافقة المحكومين أنفسهم وقبولهم أو رفضهم لممارسات حكومية يمكن أن توصف بالفساد السياسي. هدف التحليل الرئيس هنا هو ليس تقديم إجابات على الأسئلة المطروحة، وإنما طرح الأسئلة والتشكيك بالمسلمات والاستمرار في البحث عن إجابات. علماً إن بعض ما يذكر ضمن الحالات الدراسية يمكن أن يصل لمستوى مخالفة الدستور أو مخالفة القانون أو مخالفة للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين – إلا أن اهتمام الباحث في هذا الفصل جاء مرهونا بالاشارة للفساد السياسي على أنه نوع من أنواع العطب الذي يصيب النظام السياسي ككل، وإن تمت تغطيته باسم المصلحة العامة أو غيرها من المصطلحات الشبيهة التي تستخدم بالعادة في مثل تلك الحالات.

المساهمة التاسعة تحمل عنوان "تأثير الاعتقاد بوجود الفساد على شرعية النظام السياسي الفلسطيني" لجهاد حرب، وهي ترصد ما يعتقد الجمهور الفلسطيني بأنه فساد سياسي وذلك عبر الإحتكام الى منظوره للمصلحة العامة، والتي تتضمن تقديم الخدمات أو اتخاذ القرارات السياسية دون ارتباط بوجود "منفعة" خاصة بالضرورة للفاعل السياسي أو بمن يتخذ القرار السياسي. بذلك يفحص الكاتب مدى تأثير الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات الحكم على ثقة الجمهور بالنظام السياسي، ومدى تأثيره في مواقفه تجاه قضايا سياسية رئيسية.

المساهمة الأخيرة في الكتاب تحمل عنوان "التحليل المكاني الجيوسياسي لمدركات الفساد في العالم وفي المنطقة العربية" لكل من حسين الريماوي محمد كتانه حيث ركّز الكاتبان على تحليل التوزيع الجغرافي لبيانات مدركات الفساد في العالم العالم، والبلدان العربية التي تصدر دوريا عن منظمة الشفافية الدولية لتبيان موقع الدول منها (عالميا وفي المنطقة العربية) وما يحمله ذلك من دلالات. كما أوضحت الدراسة أن عوامل الفساد تختلف من منطقة إلى أخرى، وانها تتأثر بالمحددات الاجتماعية والثقافية فالفساد مقبول في بعض المجتمعات ولا يقوى على معارضته الكثيرون خاصة ان بعض الجماعات تتخذه وسيلة للحفاظ على امتيازاتها، كما ان تلك العوامل يتم تقويتها من قوى خارجية لغرض تعزيز انكشافيتها ومن ثم الاستفادة من مواردها وأسواقها. ويشير الكاتبان الى إهمال تلك المدركات للفساد السياسي الذي يعتقدا، ورغم ممارسته من الدول الاستعمارية ضد الدول الأخرى، انه أقل انتشارا لديها مقارنة بالدول المُستعمَرة وذلك لان حكوماتها منتخبة بينما يطغى على الدول الفقيرة الاستبداد والدكتاتورية. كما يشير الكاتبان الى اختلاف متغيرات الفساد السياسي وكثافة توزيعه بين الدول عند احتساب متغيرات أخرى مثل الحقوق السياسية والمدنية ونصيب الفرد من الناتج المحلي والحرية والتعليم وغير ذلك.

1. مفكرون مثل Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century,* [Éditions du Seuil](https://en.wikipedia.org/wiki/%C3%89ditions_du_Seuil), 2014 [↑](#footnote-ref-1)